

GC(68)/1/Add.2
20 آب/أغسطس 2024

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية الثامنة والستون

جدول الأعمال المؤقت

بند إضافي مطلوب إدراجه في جدول الأعمال المؤقت

- 1- في 12 آب/أغسطس 2024، تلقت الأمانة طلباً من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية، لإدراج بند بعنوان "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماناتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار" ضمن جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية الثامنة والستين (2024).
- 2- وعملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر العام، يُدرج هذا البند، بمقتضى هذه الوثيقة، في قائمة تكميلية ستعمم في موعد لا يتجاوز 24 آب/أغسطس 2024. ومرفق طيه نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لها بشأن إدراج هذا البند.
- 3- ويُقدّم اقتراح، لكي ينظر فيه المكتب، بأن يأتي هذا البند بعد البند المعمم في الوثيقة GC(68)/1/Add.1 وأن يناقش في الجلسة العامة.

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى
في فيينا

الرقم CPMV/2024/121

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال الذي اعتمد بتوافق الآراء في أثناء اجتماعات مجلس المحافظين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكذلك في دورتي المؤتمر العام السادسة والستين والسابعة والستين، بعنوان "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماناتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار" يُشرف البعثة أن تطلب بأن يظل هذا البند مدرجاً في جدول أعمال دورة المؤتمر العام الثامنة والستين المقرر عقدها ابتداءً من 16 أيلول/سبتمبر 2024. ومرفق طيه نص المذكرة الإيضاحية ذات الصلة.

وتأمل البعثة الدائمة للصين أن تُعمم هذه المذكرة مع الوثيقة ذات الصلة الداعمة لها على النحو الواجب على جميع الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

فيينا، 12 آب/أغسطس 2024

فيينا

أمانة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

VIC, Vienna 1400

مذكرة إيضاحية

في أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا عن إقامة شراكة أوكوس، والتي بموجبها ستدعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اقتناء أستراليا لغواصات تعمل بالطاقة النووية.

التعاون بشأن الغواصات النووية في سياق شراكة أوكوس هو أول حالة في التاريخ تشهد نقل مفاعلات لغواصات تعمل بالطاقة النووية ومادة اليورانيوم الشديد الإثراء الصالح للاستعمال في صنع الأسلحة من دولتين حائزتين لأسلحة نووية إلى دولة غير حائزة لها بصفتها حليفتها العسكري. إنَّ مثل هذا التعاون، الذي يتجاوز عتبة الانتشار النووي، ويشكل سابقة فريدة من نوعها مع تحديات كبيرة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلاً عن نظام عدم الانتشار النووي الدولي الذي تشكل معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية فيه، ليس من الواضح أنَّه مشروع ضمانات روتيني وسلمي بين دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، فإن طلب أستراليا لبدء المفاوضات مع الوكالة بشأن الترتيب المطلوب بموجب المادة 14 من اتفاق الضمانات الشاملة أمر غير مسبوق، وينطوي على سلسلة من القضايا المثيرة للجدل.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تعمقت المناقشات الحكومية الدولية حول شراكة أوكوس بشكل مستمر. ووضع مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة البند المعنون "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضمانياتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار" على جدول أعمال اجتماعاتهما للمرة الثالثة عشرة على التوالي. كما جرت مناقشات جادة بين الدول الأطراف خلال الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر 2026 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن حلقتي عمل استضافتهما البعثة الدائمة للصين منذ مايو/أيار 2023. وتم خلال المناقشات السالفة الذكر استعراض مختلف جوانب وتأثيرات تعاون شراكة أوكوس، بما في ذلك تأثيره على الممارسة التاريخية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات، فضلاً عن أهمية الالتزام بتقليد الشمولية والتوافق. وأدرك المزيد والمزيد من الدول الأعضاء في الوكالة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن قضية أوكوس تتعلق بمصالح الجميع، وتم التعبير عن المزيد والمزيد من وجهات النظر والأفكار والمخاوف المختلفة.

وكل ما سبق يوضح تماماً أهمية وضرورة استمرار عملية المناقشة الحكومية الدولية حول شراكة أوكوس. ولذلك، يأمل الوفد الصيني في أن تتمكن جميع الدول الأعضاء المهتمة في الوكالة من مواصلة تعزيز المناقشة الحكومية الدولية المفتوحة والشاملة والشفافة في دورة المؤتمر العام الثامنة والستين، بهدف تسهيل قيام جميع الدول الأعضاء بالتعبير عن آرائها ومخاوفها ودعم نظام ضمانات الوكالة والنظام الدولي لمنع الانتشار النووي.